البنية الإبستيمولوجية للأمن بعد الحرب الباردة: بين قصور المنظورات التفسيرية التقليدية والحاجة لتطوير أجندة بحثية جديدة

The Epistemological Structure of Security After The Cold War Between The Limitations of Traditional Explanatory Perspectives and the Need to Develop A New Research Agenda

حمياز سمير*

جامعة بومرداس (الجزائر)، s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/11 تاريخ القبول: 2023/03/23 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى البحث في البنية الإبستيمولوجية لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، من خلال تقديم قراءة تحليلية نقدية للأمن في ضوء المنظورات المعرفية، التي حاولت مقاربة وتفسير الظاهرة الأمنية.

وقد توصلت الدراسة، إلى أن المقاربات التقليدية، وبالخصوص النظرية الواقعية، باتت قاصرة بل غير مواتية لفهم وتفسير الكثير من القضايا الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، لاسيما ما يتعلق بقضايا الهوية الصراعات العرقية، الأمن البيئي..، ولعل هذا ما فتح المجال لصياغة أجندة بحثية مغايرة، من خلال تطوير نظريات جديدة ذات مقدرة أكبر على استيعاب وتقديم فهم وتفسير أعمق للظواهر الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كلمات مفتاحية: الأمن، النظرية، الإبستيمولوجيا، العلاقات الدولية.

Abstract:

This paper aims to study the epistemological structure of the concept of security in international relations, by presenting an analytical and critical reading of security in light of the cognitive perspectives that attempted to explain the security phenomenon.

The study concluded that traditional approaches, especially realistic theory, have become inadequate and unsuitable for understanding and interpreting many security issues in the post-Cold War world, especially with regard to issues of identity, ethnic conflicts, and environmental security.. Perhaps this opened the way for the formulation of a different research agenda. By developing new theories with a greater ability to provide a deeper understanding and interpretation of the post-Cold War security phenomena

Keywords: security; theory; epistemology; international relations.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يشكل الأمن أحد المواضيع الحيوية التي يزخر بها حقل العلاقات الدولية، كما يعد محورا أساسيا من محاور السياسة العليا للدولة، باعتباره يمثل القيمة الأساسية التي بمجرد توفرها يمكن تحقيق القيم الأخرى، من اقتصادية و اجتماعية وسياسية. فالأمن كان ولا يزال في صدارة انشغالات المجتمعات و الأمم كونه يمثل العامل الجوهري الذي يعزز مناعة وبقاء الدولة و يحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد، بما يتفق و الفطرة التي جبل عليها الإنسان من غريزة البقاء و غريزة الدفاع.

ولما كانت الظاهرة الأمنية لا تتصف بالجمود بل هي في درجة كبيرة من الديناميكية تبعا للحركية التي تطبع العلاقات الدولية، فإن مفهوم الأمن بدوره عرف تطورات نوعية وملحوظة تكيفا مع المتغيرات الجديدة التي تفرزها البيئة الدولية، و هو ما يؤكد على الطبيعة الديناميكية والتكيفية لمفهوم الأمن.

فإذا كانت مرحلة الحرب الباردة، تميزت بسيطرة المنظورات الإبستيمولوجية التقليدية، وبخاصة التصور الواقعي على الدراسات الأمنية، أين تم اختزال مفهوم الأمن في الدائرة العسكرية الضيقة، فإن المرحلة التي أعقبت انهيار الإتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة، عرفت "**بالعصر الذهبي**" في الدراسات الأمنية، حيث أدت الطروحات النقدية الجديدة دورا محوريا في مراجعة و تطوير المفهوم التقليدي حول الأمن، الأمر الذي أدى إلى توسيع و تعميق مفهوم الأمن سواء من حيث الوحدات المرجعية، أو مستويات وأبعاد الأمن، أو حتى الأخذ بعين الاعتبار الأنماط الجديدة للتهديدات التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومن هذا المنطلق، أصبح مفهوم الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة في درجة كبيرة من التعقيد نظرا لكونه يغطي مستويات و أبعاد عديدة، و يشكل كل مركب و متكامل.

على الرغم من التطورات النوعية الحاصلة على مستوى مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا إن تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1994، ساهم في إحداث قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية، وذلك بالتركيز على مفهوم "الأمن الإنساني" المكرس لمحورية الإنسان من حيث جعله كموضوع و كهدف لسياسات الأمن.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الدراسة، معالجة إشكالية مفادها:

ما هي المنظورات الإبستيمولوجية التي حاولت تفسير مفهوم الأمن؟ و هل يمكن فهم الأمن من خلال المقاربات المعرفية التقليدية التي باتت قاصرة بل في الكثير من الحالات غير مواتية لتحليل الواقع والمشهد الأمني لمرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وكيف ساهم عالم ما بعد الحرب الباردة وما أفرزه من متغيرات وتهديدات جديدة في فرض وتطوير أجندة بحثية جديدة قصد استيعاب وتقديم فهم أعمق للظاهرة الأمنية؟.

سعيا للإجابة عن الإشكالية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى هيكلة منهجية تتضمن أربعة مباحث أساسية:

المبحث الأول: التأصيل المعرفي لمفهوم الأمن.

المبحث الثاني: البنية الإبستيمولوجية التقليدية للأمن.

المبحث الثالث: متغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة والحاجة لتطوير أجندة بحثية جديدة لفهم الظاهرة الأمنية.

المبحث الرابع: المنظورات الإبستيمولوجية الجديدة والموسعة حول الأمن.

المبحث الأول: التأصيل المعرفي لمفهوم الأمن

المطلب الأول: العقبات الإبستيمولوجية للبحث في مفهوم الأمن

تعد مشكلة النسبية إحدى أهم العقبات الإبستيمولوجية التي تطبع العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة[1]، وعلم العلاقات الدولية بصفة خاصة، وهو الأمر الذي يتجلى بالأساس في **"المأزق الإبستمولوجي والمعرفي"** الذي يواجه عملية تحديد وضبط المفاهيم.

ويعتبر الأمن من بين المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية، التي باتت تثير جدلا على نطاق واسع في الأوساط العلمية و الأكاديمية، ذلك أن التعاريف قدمت بشأن مفهوم الأمن هي شديدة التباين و الاختلاف، الأمر الذي يعكس الطبيعة الغامضة والمعقدة لمفهوم الأمن[2]، فضلا عن غياب الإجماع بين المختصين حول مدلوله حتى يتم التعامل معه بصفة مطلقة.

فالأمن هو مفهوم مرن يتغير تبعا لوجهة نظر الباحث و استنادا إلى الزاوية التي ينطلق منها في الدراسة أو تبعا للمرجعيات الفكرية والنظرية التي ينتمي إليها أو حتى تبعا لأهدافه و مقاصده الكلية من الدراسة. وعلى هذا، فمفهوم الأمن شديد التعقيد صعب التعريف سمته الأساسية كما يرى "باري بوزان": أنه "مفهوم خلافي" "Contestable" و قابل للنقاش.[3]

يعتبر تعريف "باري بوزان" للأمن (وهو يمثل أحد أقطاب الدراسات الأمنية) من أحدث التعريفات و أكثرها تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، إذ يعرف "بوزان" الأمن على أنه يشير إلى "العمل على التحرر من التهديد." [4] و في سياق النظام الدولي، هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير

---

[1] Madeleine Gravitz, **Méthodes des Sciences Sociales**, Paris : Edition Dalloz, 2001, P. 367.

[2] مصطفى علوي، "مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص18.

[3] Dario Batistella, **Théories des Relations Internationales**, Paris : Presse des Sciences Po, 2006, P. 461.

[4] Barry Buzan, people, **States and Fear**: **an Agenda for International Studies in the Past Cold War Era**, Boulder: Lynn Rinner Publisher, 1991, P.P. 18-19.

التي تعتبرها معادية، أما الأمن القومي فهو ينصرف إلى "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية."[1]

بينما يعتبر تعريف "أرنولد ولفرز" للأمن من بين أقدم التعاريف التي قدمت بشان مفهوم الأمن، ولكنها حظيت نسبيا بنوع من الإجماع و التوافق بين الباحثين و المختصين، إذ يعرف "ولفرز" الأمن من الناحية الموضوعية على أنه يرتبط بغياب التهديدات حول القيم المركزية، أما المعنى الذاتي فهو ينصرف إلى غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.[2]

بيد أنه ثمة جملة من التساؤلات التي يثيرها هذا التعريف و هي كالتالي: ما هي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها؟ البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، سيادة الدولة، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟، و ما هو موضوع الأمن "الوحدة المرجعية"؟ الدولة، الأمة، الفرد، الإنسانية؟ و ما هي طبيعة التهديدات؟ عسكرية "تقليدية" أم غير عسكرية "غير تقليدية"؟ و هل هذه التهديدات موجودة فعليا "موضوعيا" أم ذاتيا؟ و ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الأمن؟.[3]

إن الأجوبة التي قدمت بشأن هذه التساؤلات هي في درجة كبيرة من التباين و الاختلاف تبعا لتعدد و تباين المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن، و التي يمكن حصرها في اتجاهين أو مقاربتين أساسيتين:

- **المقاربة التقليدية خاصة الواقعية** ذات النظرة العسكرية الضيقة، حيث تتخذ من الدولة كمرجعية للتحليل في الدراسات الأمنية و هي أيضا الفاعل الأساسي في قضايا الأمن و سياسته.
- **أما المقاربة الثانية،** فهي ذات نظرة موسعة لمفهوم الأمن ترتبط أساسا بإسهامات الدراسات النقدية والمقاربات المعيارية والليبرالية، التي حاولت مراجعة الطرح التقليدي حول الأمن و إخراجه من الدائرة العسكرية الضيقة إلى أفق أوسع، وذلك بتوسيع أبعاد ومستويات الأمن وتبني وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، فضلا عن الاعتراف بفواعل أخرى غير دولاتية في قضايا الأمن و سياسته.[4]

---

[1] **Ibid**, P.19.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص14.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4] Columba Peoples, Nick Vaughan-Williams, **Critical Security Studies**, New York: Routledge, 2010, P.4

المطلب الثاني: المقاربة الضيقة لمفهوم الأمن

يتجلى التصور الضيق لمفهوم الأمن في مضامين البناءات النظرية للمدرسة الواقعية، و التي تتمحور بالأساس حول الطرح الدولاتي التمركز "Etato-Centrisme"، وذلك بالاعتماد على الدولة كوحدة مرجعية " Unité Référence " في الدراسات الأمنية و كفاعل أساسي في قضايا الأمن و سياسته.

و في هذا السياق يعرف كل من "بوك و بيركوفيتز" على أنه يتمثل في حماية الدولة من التهديدات و المخاطر الخارجية فصيانة السيادة و الوحدة الترابية، ينبغي أن تفهم أنها متطلبات أساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة. و يندرج ضمن هذه الرؤية التعريف الذي قدمته دائرة المعارف البريطانية للأمن، إذ عرفته على أنه ينصرف بالدرجة الأولى: "إلى حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[1] وفي الإطار ذاته، يقول "لوشياني:"إن الأمن القومي يكمن في قوة الدولة و قدرتها على مقاومة و ردع كل أشكال العدوان الخارجي"[2]. و في نفس هذا المعنى يعرف "والتر ليبمان" الأمن على أنه ينصرف إلى "قدرة الدولة على الانتصار في الحرب و حماية مصالحها".[3]

و في ضوء المنظور التقليدي للأمن، يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن على أنه: "ينصرف إلى تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو انهيار داخلي."[4] كما تذهب موسوعة العلوم الاجتماعية إلى تعريف الأمن على أنه يتمثل في "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" فالقيم الداخلية تتجلى في: السيادة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، بينما تتمثل التهديدات الخارجية في: التدخل الأجنبي، العدوان، الضغوطات الخارجية... الخ.

المطلب الثالث: المقاربة الموسعة لمفهوم الأمن

إذا كان المنظور التقليدي للأمن الذي يتجلى أساسا في إسهامات المدرسة الواقعية، قد ضيق من "الأجندة الأمنية"، و ذلك باختزال مفهوم الأمن في البعد العسكري الضيق، فضلا عن اعتماد الدولة كوحدة مرجعية لموضوعه و كفاعل أساسي في قضايا الأمن و وسياساته، فإن المقاربة الموسعة حول الأمن حاولت تطوير المفهوم و توسعه ليشمل الأبعاد غير العسكرية، ضف إلى ذلك اعتماد وحدات مرجعية غير دولاتية لموضوعه.[5]

وفي سياق هذا المنظور الموسع للأجندة الأمنية، يعرف "كارولين توماس" الأمن على أنه يكمن في "تأمين نظم الصحة، نظم المال، نظم التجارة و نظم الغذاء". وعلى هذا، فإذا كانت فكرة "البقاء" تشكل مصلحة حيوية و هدف نهائي و مستمر في أجندة السياسة العليا للدولة، فإن فكرة "الرفاه" تشكل محور أساسي في الأجندة الأمنية للنظريات

---

[1] عبد الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص25.

[2] محسن العجمي بن عيسى، **الأمن الوطني : تصور شامل**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص16.

[3] جون بيليس ، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 421.

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص131.

[5] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 160، 2005، ص ص56-57.

الليبرالية الموسعة حول الأمن، و في هذا السياق يعرف "جوزيف ناي و روز كرانس" الأمن على أنه: يشير إلى "غياب تهديد الحرمان الشديد للرفاه الاقتصادي. و عليه، فالأمن لا يعني فقط البقاء و لكنه يعني أيضا الرفاه.

وفي إطار هذه المقاربة المفاهيمية الموسعة، يرى "بطرس بطرس غالي" أن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري و لا يمس سلطة الدولة وسيادتها و وحدتها الإقليمية فقط، و إنما أيضا يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، فالأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي."[1]

المبحث الثاني: البنية الإبستيمولوجية التقليدية للأمن

المطلب الأول: المنظور الواقعي للأمن

تميزت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة التصور الواقعي على الدراسات الأمنية، بيد أن هذا الأمر طبيعي وليس مدعاة للاستغراب، باعتبار الطرح الواقعي حول الأمن يزدهر في حالات الصراع، و هي الخاصية ذاتها التي ميزت و طبعت حقبة الحرب الباردة، و بالخصوص في ضل "الصراع القطبي" "Conflit Bipolaire" بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي.[2]

يعتبر الأمن القومي حسب المنظور الواقعي كهدف نهائي و مستمر في مفكرة السياسة الخارجية و محور أساسي من محاور السياسة العليا للدولة، إذ تعد فكرة البقاء هي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول. وتستقي هذه الطروحات النظرية مرجعياتها من الفكر الواقعي الكلاسيكي عند"هوبر" الذي يعتبر "حالة الطبيعة" مرادف "لحرب الكل ضد الكل " إذ أن كل وحدة سياسية في حالة الطبيعة تتطلع إلى البقاء. و في هذا السياق، يقول"ريمون آرون": "في حالة الطبيعية يشكل الأمن الهدف الأسمى لكل فرد ولكل وحدة سياسية."[3]

يرتكز التصور الواقعي حول الأمن على مركزية الأمن القومي للدولة، باعتبارها الفاعل الأساسي في قضايا الأمن و سياساته، و ذلك عبر حماية قيمها المركزية و الحيوية و التي تتجلى بالدرجة الأولى في مفاهيم " السيادة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية مناعة حدود الدولة و سلامة أراضيها من التدخلات و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية بالدرجة الأولى، و ذلك لا يأتي إلا بالاعتماد على القوة العسكرية و على سياسة توازن القوى كمدخل أساسي لتحقيق الأمن القومي للدولة.[4]

---

[1] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية –فترة ما بعد الحرب الباردة–**، مصر: المكتبة الصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص25.

[2] مصطفى علوي، **المرجع السابق**، ص3.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، ص18.

[4] Ken Booth, "Security in Anarchy, Utopian Realism in Theory and Practice", **International Affairs**, Vol 67,N° 3,1991, P.533.

و عليه، فالأمن من منظور واقعي، يمكن أن يفهم في ضوء المعادلة التالية: **الدولة كفاعل، القوة العسكرية كأداة لمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية، البقاء و الأمن القومي كهدف أسمى تتطلع إليه الدول.**

بيد أن حصر التصور الواقعي للأمن في الدائرة العسكرية الضيقة واختزال المفهوم في إجراءات الدفاع و ترتيبات الحماية، جعل من الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية و الإستراتيجية، وعلى هذا الأساس، تم التعامل معه كموضوع إمبريقي (متعلق بالخبرة الواقعية) أكثر منه كمفهوم نظري.[1]

إن ثنائية الأمن والقوة وفقا للمقاربة الواقعية، يمثلان مفهومان مترادفان، أو بالأحرى يشكلان "وجهان لعملة واحدة"، و هو ما يجعل من الأمن القومي للدولة مرادف للأمن العسكري و الحربي. بيد أن إقامة التماهي بين الأمن و القوة على أساس أنهما مفهومان مترادفان يجعل من الصراع من أجل القوة هو من قبيل الصراع من أجل الأمن، وهي فكرة قابلة للنقاش، ذلك إن الإجراءات الأمنية تتطلب القوة العسكرية و أشياء أخرى، فالأمن لا يعني فقط المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، فالأمن ليس النشاط العسكري التقليدي و إن كان يتضمنه فمن دون تنمية و رفاه اقتصادي لا وجود للأمن.[2]

إن هذا التحليل يقود إلى تفكيك إشكالية العلاقة بين الأمن و الإنفاق العسكري و التنمية، إذ توجد علاقة عكسية بين هذه الأبعاد، و هو ما عبر عنه "فهمي هويدي"، بقوله" كلما ازداد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا و أدنى تنمية".[3]

والملاحظ، أن هذه الفكرة تؤكدها الشواهد الإمبريقية و يصدقها الواقع الدولي، فقد انهار الاتحاد السوفياتي سابقا بفعل استنزاف موارده في الإنفاق العسكري و التسلح على حساب الأبعاد التنموية و الاقتصادية، كما لوحظ أن تفعيل الأداة الصلبة "القوة العسكرية" في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب أفرزت نتائج عكسية تتجلى في تصاعد دوامة العنف و العنف المضاد، وهو الأمر الذي يقتضي بالأساس تغيير المنظار من خلال اعتماد مداخل ناعمة و مقاربات تنموية و سوسيواقتصادية كمداخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية و تجفيف منابع العنف و التطرف، و هو ما يتجلى بالأساس في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004.

حسب الطرح الواقعي يشكل الأمن و البقاء الهدف الأسمى الذي تتطلع إليه الدول خاصة في كنف نظام دولي تطبعه الفوضى و عدم قوة نفاذ القانون و غياب السلطة المركزية العليا فوق الدول. وفي هذا السياق، يعتبر" كينث والتز" الذي يمثل أحد أقطاب الواقعية الجديدة " أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي المرادف لحالة الحرب هي السبب الرئيسي

---

[1] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ص 57.

[2] عيسى درويش، "ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد (مزدوج) الرابع والخامس شتاء، 1998-1999، ص56.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، ص21.

لحدوث العنف الدولي، وعليه في ظل التركيبة الفوضوية وانعدام السلطة العليا فوق الدول يصبح الاعتماد على النفس "المساعدة الذاتية" "self help" من أجل تحقيق الأمن والبقاء هو المبدأ الحاكم للسياسة الدولية.[1]

يمكن اختصار التصور الواقعي حول الأمن، فيما يطلق عليه **"بمثلث الواقعية الأمني"** الذي يتكون من ثلاث رؤوس أساسية:

- **الدولة:** هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية و في قضايا الأمن و سياساته.
- **الاعتماد الذاتي:** هو الأداة الأساسية لتحقيق الأمن.
- **البقاء (الأمن):** وهو الهدف الأسمى الذي تتطلع إليه كل وحدة سياسية في ظل الطبيعة الفوضوية للنسق الدولي.[2]

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للأمن

إذا كانت المنطلقات النظرية للمدرسة الواقعية أكدت على الطابع الصراعي للسياسة الدولية، حيث أعرب الطرح الواقعي عن نزعة تشاؤمية بشأن إمكانية تحقيق السلام العالمي، فإن عائلة النظريات الليبرالية ذهبت عكس هذا الطرح، إذ أبدت نزعة تفاؤلية، بشأن إمكانية تحقيق و الأمن الدوليين عبر تفعيل آليات الاعتماد المتبادل، نشر الديمقراطية وكذا تفعيل دور المؤسسات الدولية كمداخل أساسية لتحقيق الأمن الدولي.

والملاحظ، أن الليبرالية كما هو معروف ليست نظرية واحدة، ذلك أنها لا تمتلك بناء نظري موحد، ولذلك نحن بصدد عائلة من النظريات الليبرالية، تنطوي تحت لوائها اتجاهات متعددة تتقارب طروحاتها النظرية تارة و تتباعد تارة أخرى.

أولا: نظرية الاعتماد المتبادل والأمن

احتلت العوامل الاقتصادية حيزا هاما في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن الدولي، حيث أكدت العديد من الكتابات بأن الاعتماد المتبادل، النمو الاقتصادي و التجارة الدولية الحرة من شأنها أن تعزز فرص تحقيق السلام العالمي.[3]

إن الفكر الليبرالي الذي يستند إلى الكتابات " آدم سميت" " دافيد ريكاردو" و "جون ستيورت ميل" يرى أن التجارة الحرة التي تستند على التقسيم الدولي للعمل تمثل مدعاة لتحقيق السلام و الانسجام بين الأمم.[4]

ومن الثابت، أنه ثمة إجماع شبه تام بين المختصين في الدراسات الإستراتيجية و الأمنية بأن الاعتماد المتبادل يشكل مصدر أساسي لتحقيق السلم و الأمن الدوليين. و عليه، **فالدول المنخرطة في ترتيبات تعاونية هي مستعدة**

---

[1] Kenneth Waltz, "Structural Realism, After the Cold War", **Internaonal Security**, Vol 254, Issue 1, Summer 2000,P.26.

[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007، ص 98.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: الدكتور وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر، 2004، ص 168.

[4] **نفس المرجع**، ص169.

لصناعة السلم أكثر من استعدادها لصناعة الحرب، ذلك أن أهدافهم مشتركة ومصيرهم واحد، و على هذا الأساس يصبح استخدام القوة في مواطن النزاع باهض التكاليف في عصر التبعية المتبادلة.[1]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول، أن الاعتماد المتبادل يعمل من جانبه الأكبر على حل المعضلات المرتبطة بالأمن، و في هذا السياق كتب "ريشارد روزكرانس" قائلا:" بأن الاعتماد الاقتصادي و الاجتماعي المتبادل الأخذ في التنامي سوف يغير من طبيعة السياسة الدولية و يجعل " من تكاليف استخدام القوة جد مرتفعة..."[2]

و عليه، فالترابط الاقتصادي و الاعتماد المتبادل من شأنها أن يساهم في تلطيف حدة السياسة الدولية، وتوفير الشروط الأساسية لتحقيق السلام المستدام.

ثانيا: الليبرالية البنيوية و الأمن

ساهمت كتابات "كانط" و "دويل" و "بروس راست" في بلورة الكثير من البناءات النظرية الليبرالية البنيوية، التي يتمحور تصورها الأمني على تلك العلاقة الطردية السببية الموجودة بين متغير الديمقراطية و فكرة السلام العالمي، و من هذا المنطلق، فإن "التبشير بالديمقراطية" على المستوى الدولي، من شأنه أن يعزز من فرص تحقيق السلام المستدام.

إن الأصول التاريخية و المرجعيات الفكرية لنظرية السلام الديمقراطي تعود إلى الفيلسوف الألماني " إيمانويل كانط"، الذي طرح في مؤلفه الشهير **"مشروع السلام الدائم"** فكرة أساسية مفادها أن الدستور الجمهوري يمثل خطوة أساسية لتحقيق السلام الدائم، باعتباره يعكس السيادة والإرادة الشعبية، الأمر الذي يخول للمواطنين حق تقرير الحرب و السلم، و بما أن أغلبية المواطنين ينفرون من الحرب ويجنحون أكثر للتدريبات السلمية، فإن فرص تحقيق السلام تتعزز أكثر، و عليه، يرى "كانط" أن الديمقراطيات تشكل مصدر تحقيق السلام، باعتباره لا يتحقق إلا بين النظم الجمهورية الديمقراطية، ثم جاءت أفكار "وودرو ولسون" لتأكد على الطرح القائل، بأن الديمقراطيات تشكل احد منشطات الأمن الدولي، ذلك أن النظم الديمقراطية مسالمة بطبيعتها و لا يحارب بعضها البعض الآخر، عكس الأنظمة الشمولية التي غالبا ما تجنح إلى الحروب و سياسة القوة لحل خلافاتها الدولية.[3]

و لكن بالمقابل يعتبر "مايكل دويل" أنه إذا كانت الأنظمة الجمهورية لا تتحارب فيما بينها، فهي بالرغم من ذلك، عرضة لمحاربة الأنظمة غير الديمقراطية مثل الحرب الأمريكية على العراق عام 2003.[4]

لقد ذهب "بروس راست" إلى طرح نموذجين أساسيين لتفسير الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على الصعيد الدولي وهما:

---

[1] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص66.

[2] ناي جوزيف (الابن)، **المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993، ص20.

[3] Beate Jhon, **Classical Theory in International Relations**, New York: Campridge Univesity Press, 2006,PP. 52-53.

[4] مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المرجع السابق**، ص252.

- **النموذج الثقافي المعياري:** ويقوم على عدم اللجوء إلى العنف في حل الصراعات الداخلية و الدولية، ويفترض أن صانع القرار يضع في حسبانه أن صانع القرار في الدول الأخرى سيسلك نفس النهج، نتيجة للتوافق المسبق.
- **النموذج الهيكلي المؤسساتي:** ويركز على أنظمة الضوابط و التوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى استخدام القوة و العنف، ذلك أن قرارات الحرب و السلم في الأنظمة الديمقراطية تخضع للإرادة الشعبية.[1]

ثالثا: الليبرالية المؤسساتية و الأمن

عادة ما يعاب على النظريات التي حاولت البحث في مفهوم الأمن، وبخاصة الطرح الواقعي، أنها أهملت دور المؤسسات الدولية في تصورها للأمن الدولي، ذلك أن المؤسسات الدولية في المنظار الواقعي، ما هي إلا تعبير عن صوت الدولة، و من هذا المنطلق فالبناء التحليلي للواقعية يتمحور حول الدولاتية وليس المؤسساتية، بيد أن الطرح الليبرالي المؤسساتي، يراهن في تصوره للأمن على متغير المؤسسات كمدخل أساسي لتحقيق الأمن الدولي.

وبالنظر إلى الدور المحوري، الذي تلعبه هذه والمؤسسات والمنظمات في هيكلة المصالح ومأسسة العلاقات التعاونية و التفاعلية بين الدول الأعضاء، ناهيك عن أهمية ما تملكه من أنظمة و ضوابط، تجعل من إمكانية استخدام القوة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء أمرا منتفيا و متدنيا للغاية.

لقد تعزز أكثر هذا الطرح النظري خاصة مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، و منظمة حلف شمال الأطلسي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و رابطة جنوب شرق آسيا في تطوير أنظمة أمنية مستقرة. وعلى هذا، يرى "تيموتي ديون" أن تكاثر المنظمات الدولية على نحو غير مسبوق على المستوى العالمي، سيساهم في تقليص المنافسة التقليدية و في حل المعضلات الأمنية بين الدول.[2]

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة والحاجة لتطوير أجندة بحثية جديدة لفهم الظاهرة الأمنية

المطلب الأول: عالم ما بعد الحرب الباردة وحتمية صياغة أجندة بحثية جديدة حول الأمن

على الرغم من سيطرة المنظور الواقعي على الدراسات الأمنية في حقبة الحرب الباردة، إلا أن انهيار الإتحاد السوفياتي كدولة و الشيوعية كعقيدة، أدى إلى إحداث شروخات عميقة على مستوى البناءات النظرية للمنظورات التقليدية، وبخاصة المدرسة الواقعية، حيث باتت عاجزة على استيعاب و تفسير معطيات البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، فالصراعات أصبحت محلية أكثر منها دولية و التهديدات أخذت أنماطا جديدة ليست بالضرورة ذات طبيعة عسكرية، أما الفواعل أصبحت أبعد من الدولة ولكن دونما تهميشها.

---

[1] خالد معمري، **المرجع السابق**، ص96.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص ص426-427.

ومن هذا المنطلق، فإن المتغيرات التي طرأت على بنية العلاقات الدولية، و على مستوى المشهد الأمني العالمي بعد الحرب الباردة، أظهرت بشكل واضح مدى قصور القدرة التفسيرية للمدرسة الواقعية، حيث أصبحت لا تتماشى مع البيئة الأمنية الجديدة، ولم تعد ملائمة لمقاربة الإشكاليات الأمنية المستجدة.

وفي هذا الصدد، يرى "بالدوين" أن حقل الدراسات الأمنية المعتمد خلال الحقبة السابقة، قد تم إعداده بشكل سيئ لا يسمح له بالتعاطي مع المعضلات الأمنية الجديدة، فطبيعة القضايا الأمنية المطروحة في السياق الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة أصبحت تبتعد تدريجيا عن المسائل العسكرية أخذة في الاتساع لتمتد إلى أبعاد جديدة غير تقليدية "غير عسكرية"، الأمر الذي يقتضي تغيير المنظار عبر صياغة نظريات أمنية محكمة تتلائم و التطور الحاصل على مستوى مفهوم الأمن وقادرة على تفسير ومقاربة القضايا الأمنية الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحول البحث في مفهوم الأمن

إن التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن لم يحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من المبررات والأسباب هي التي أدت إلى التغير والتطور في مفهوم الأمن، و يمكن إجمالها في النقاط لتالية:

- **التحول الحاصل على مستوى طبيعة الفواعل (الأطراف مصادر التهديد)**: يشير مفهوم الفاعل، إلى كل طرف قادر أن يلعب دور مؤثر على المسرح الدولي. وفي ظل تراجع دور الدولة كفاعل أساسي أمام تصاعد فواعل غير دولية ذهب "جيمس روزنو" إلى الحديث عن "السياسة ما بعد الدولية" [2] خاصة في ظل تآكل النموذج الوستفالي المكرس لقدسية لدولة و مناعة حدودها عبر الركائز المعيارية التي عرفت بثلاثية وستفاليا المتمثلة في مبدأ عدم التدخل، مبدأ السيادة، و مبدأ المساواة بين الدول. أما الطروحات الكوسموبوليتانية ذهبت للحديث عن "النظام ما بعد الوستفالي" أين تكون السيادة للإنسان الفرد و ليس للدولة "محورية الإنسان" في السياسة العالمية وفي الدراسات الأمنية".

وبالنظر إلى هذه التحولات، يمكن القول، أن الدولة لم تعد هي الفاعل الأمني الوحيد في قضايا الأمن وسياساته بل هناك فواعل متعددة، كالتنظيمات الإرهابية، جماعات الجريمة المنظمة وغيرها من الفواعل التي تؤثر في المشهد الأمني العالمي. وعليه، فالتطور الحامل في طبيعة الفواعل الأمنية، أدي إلى تحول و تطور مفهوم الأمن لاستيعاب و التكيف مع هذه الفواعل الجديدة.

- **التحول على مستوى طبيعة التهديدات**: لقد أدى التحول في طبيعة التهديد إلى التحول في مفهوم الأمن، فحتى مرحلة الحرب الباردة كانت التهديدات ذات طابع عسكري تقليدي مباشر مرتبطة بالأساس بقضايا "الأمن الصلب" "Hard Security"، أما في المرحلة التي أعقبت انهيار نظام الثنائية القطبية، أصبح دارسو المعضلات

[1] عادل زقاغ ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، الرباط الالكتروني:
http:// wwwgeocites.com/ adel zeggagh/ recon1.html

[2] مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، **العالم الاستراتيجي**، العدد 3، ماي 2008، ص9.

الأمنية ، يتحدثون عن تهديدات غير تماثلية بفعل الأنماط الجديدة للتهديدات، التي تتعلق بالدرجة الأولى بالأمن اللين "Soft Security" ومن هذا المنطلق، توجب تطوير مفهوم الأمن للأخذ بعين الاعتبار هذه التهديدات الجديدة التي لم تعد مرتبطة بالجانب العسكري فحسب بل امتدت لتشمل أبعاد أخرى غير عسكرية.

- **التحول في الوسائل و الأدوات:** تتطلب سياسة تحقيق الأمن الاعتماد ليس فقط على الأداة العسكرية الصلبة، و لكن أيضا على الوسائل الناعمة و المداخل التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية لمعالجة الظاهرة الأمية.[1]
- **التكيف مع المتغيرات التي تفرزها البيئة الدولية:** إن المفاهيم الأمنية غالبا ما يتم تطويرها تناسبا و تكييفا مع المعطيات الجديدة التي تفرزها البيئة الدولية، وفي هذا السياق، يلاحظ مثلا أن تنامي التهديدات العابرة للحدود، أدى إلى تطوير مفهوم الأمن التعاوني أو الأمن المشترك. وعليه، فمفهوم الأمن لا يتصف بالجمود بل عادة ما يتم تطويره ليتلاءم و يتناسق مع المتغيرات الدولية الجديدة.

المبحث الرابع: المنظورات الابستيمولوجية الجديدة والموسعة حول الأمن

المطلب الأول: دور مدرسة كوبنهاجن في تطوير الأجندة البحثية في الدراسات الأمنية

أدت إسهامات "باري بوزان" دورا محوريا في تطور الدراسات الأمنية، و تعد هذه الإسهامات لب ما يعرف بمدرسة كوبنهاجن "Copenhagen School"، التي هي بمثابة همزة وصل بين الدراسات التقليدية و الدراسات النقدية حول الأمن.

ويكمن العنصر الأساسي في كتابات" باري بوزان"، في إعداده لأجندة أمنية تشتمل على خمسة قطاعات أساسية، و هي ذاتها التي يمكن أن يطلق عليها أبعاد الأمن، و تتمثل بالأساس في:

- **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين و المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية، وكذلك إدراكات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر.
- **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الاقتصادي:** يقصد به إمكانية النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا القدرة على مواجهة التهديدات والانكشافات التي تؤثر على أنماط هوية المجتمعات و ثقافاتها.

[1] **نفس المرجع**، ص ص 9-10.

❖ **الأمن البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[1]

وفي إطار هذه الأجندة البحثية الموسعة حول الأمن، هناك أيضا من يضيف البعد الديمغرافي كمكون أساسي للأمن، وهذا ما يتجلى في كتابات "هانتغتون" و "بول كينيدي" التي تعتبر أن الضغط الديمغرافي في الجنوب يمثل تهديدا للأمن الغربي و هو ما يعبر عنه تحت عنوان الهجرة.

و يمكن أيضا إضافة أبعاد أخرى، كالأمن المائي و الأمن الغذائي الذي يعني قدرة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي و توفير المواد الغذائية و بشكل منتظم. و يمس هذا البعد كل الدول العربية تقريبا التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا.[2]

إن هذه القطاعات و الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل هي في درجة كبيرة من التفاعل و تعمل معا في شبكة قوية من الارتباطات، إذ يلاحظ مثلا أنه ثمة ترابط كبير بين الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي و الاجتماعي للدول.

علاوة على الدور الذي لعبه "باري بوزان"، ساهمت أيضا أعمال "أولي ويفر" في تطوير و توسيع مفهوم الأمن، من حيث تركيزه على الجوانب الإجتماعية للأمن، إذ يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة.

ولذلك، فإذا كان الأمن القومي يعني مناعة السيادة فإن الأمن الاجتماعي ينصرف إلى البقاء الهوياتي و حماية لمجتمع و ضمان تماسكه. ومن هذا المنطلق، فإن " ويفر" يدعو لنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع و ذلك بالتركيز على قضايا الأمن الاجتماعي.[3]

من بين الإسهامات الأصيلة التي تحسب لمدرسة كوبنهاجن في تطوير مفهوم الأمن، نجد مفهوم "الأمننة" "Securityzation"، الذي طوره "ويفر"، و بدرجة أقل "بوزان"، إذ يرى "ويفر" في هذا السياق، أن الأمننة هي بناء لغوي برغماتي تمارسه نخبة معينة لتبرير مجموعة من السياسات من خلال توظيف أطروحة التهديد. كما يشير مفهوم الأمننة أيضا إلى ذلك الفعل الخطابي " Speech Act "، الذي يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية معينة"، (قد تكون فرد، دولة، مجتمع هوية) لهدف اللجوء لشرعنة وتبرير ترتيبات معينة بغية تأمين المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة.[4]

و من بين الأمثلة على البعد التوظيفي للأمننة، تجدر الإشارة إلى استثمار إدارة المحافظين الجدد للخوف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هدفا في حشد الدعم السياسي و تبرير التدخلات الجائرة التي تجنح إلى الاستخدام الانفرادي للقوة في اطار الحملة الأمريكية على الإرهاب كما حدث في أفغانستان و العراق.

---

[1] Thierry Balzacq, "Qu'est ce que la Sécurité Nationale ?" **Revue Internaonnele Stratégique**, N° 52, 2003, p.41.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، ص 17.

[3] Thierry Balzacq, **Op.Cit**, p.43.

[4] عادل زقاغ، **المرجع السابق**.

المطلب الثاني: تصورات النظرية النقدية والبنائية حول الأمن

ينصب اهتمام النظرية النقدية والبنائية في تحليلاتها للظاهرة الأمنية على الجوانب غير المادية والاجتماعية، كقضايا الهوية و الثقافة، الصراعات العرقية، القيم والمعايير..،[1] ولذلك ازدهر التحليل النقدي والبنائي للقضايا الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها تمتلك تفسيرات لظاهرة الصراعات العرقية و قضايا الهوية التي تفتقدها النظريات الأخرى.[2]

يتوقف تفسير الحالة الأمنية وفقا للنقدية الاجتماعية على مدركات ونوايا الدول لبعضها البعض، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة مثلا، أنه من الصعب تصور وقوع مأزق أمني بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الإدراك العام السائد بين الدولتين هو أن إحداهما لا تشكل تهديدا للأخرى. وهذا ما يطلق عليه بالبعد التذاتاني في التحليل الأمني، أي البحث في التكوينات و التفاعلات الاجتماعية للفاعلين في إدراك الحالة الأمنية.

و عموما يحاجج النقديون والبنائيون بأن المعضلة الأمنية و الحروب تنجم عن النبؤات التي تحقق ذاتها، فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحمل على معرفهم مشتركة بشأن معنى القوة و بأنها تتصرف بناء على ذلك.[3]

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية المتغيرات الأخرى غير القوة و الفوضى في مقاربة و تفسير الأمن الدولي، ذلك أن الأفكار و القانون المؤسسات و المعرفة تلعب أدوارا أساسية في تحديد سلوكيات الدول في المحيط الدولي.

ولتحقيق الأمن والقضاء على الفوضى في العلاقات الدولية تقترح كل من النظرية البنائية والنقدية مفهوم الجماعات الأمنية كبديل مؤسسي للمعضلة الأمنية و حالة الفوضى التي صورها الواقعيون، فالجماعات الأمنية تتسم بوجود إدراكات مشتركة فضلا عن إجراءات بناء الثقة وذيوع سياسات الطمأنة بين أعضائها، مما يجعلها قادرة على تجنب الفوضى وتحقيق مستوى عال من الأمن والسلام.[4]

وعليه، فالدراسات الأمنية من منظور النظرية البنائية والنقدية، هي منظومة تفاعلية اجتماعية أكثر منها ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني: نحو إحداث قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية

بفعل البيئة الأمنية التي تميز بها عالم ما بعد الحرب الباردة، و التي تتسم أساسا بتنامي الصراعات العرقية وشيوع التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الفقر، التلوث البيئي، القمع لسياسي..، أصبح الإنسان مهدد

---

[1] Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relation Theory", **International Security**,Vol 23, N°1, Summer 1998,P172.

[2] عبد الناصر جندلي، **أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص116.

[3] خالد معمري، **المرجع السابق**، ص ص105-106.

[4] جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص ص 434-435.

على أكثر من صعيد، و هو الأمر الذي جعل من الإنسان كموضوع و هدف للأمن، و من ثم التأكيد على مركزية الإنسان في الدراسات الأمنية.[1]

تزامنا مع السياق الدولي الجديد، الذي أصبح فيه الإنسان مهدد على نطاق واسع، ظهرت طروحات كوسموبوليتانية و حقوقية للدفاع عن حقوق الإنسان، و على هذا الأساس تم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية سنة 1995 و التي سبقها إنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين الأولى خاصة بيوغوسلافيا 1993، والثانية سنة 1994 متعلقة ببورندي.[2]

تعود أصول مفهوم الأمن الإنساني إلى إسهامات مجموعة من المفكرين، من أمثال "بالتز" في كتابه" **الأمن الإنساني: بعض التأملات"**،حيث انطلق من فرضية أساسية مفادها: "أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد آمين" [3] ضف إلى ذلك الإسهامات التي قدمها "جون غالتونغ " في مرحلة الستينات و السبعينات في إطار ما يعرف "بدراسات السلام" أين أكد على ضرورة تبني مقاربة موسعة للسلام ترتكز على العدالة الاجتماعية و على رفاهية الأفراد، و على ضرورة تحييد "العنف البنيوي" "Structural Violance" الذي "يقتل البشر من دون سلاح".

إضافة إلى إسهامات "جون بورتون" الذي أكد على ضرورة إشباع الحاجيات الأساسية للإنسان سواء كانت مادية أو معنوية و تعزيز العدالة و الرفاهية على نطاق عالمي،كما أدت أيضا أطروحات البنائيين على أهمية التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات كقيم أساسية تفوق السيادة الوطنية. ناهيك عن دور المقاربات النقدية و بالخصوص تلك المطورة من طرف "بوث" و التي تركز على اعتناق الأفراد و جعل الإنسان كموضوع مرجعي للدراسات الأمنية.[4]

بيد أن التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ساهم في إحداث قطيعة معرفية في الدراسات الأمنية، باعتبار التقرير الذي حرره الباكستاني:" محبوب الحق" و الهندي "أمارتيا سين" هو أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني و أدخله بقوة في الدراسات الأمنية، حيث أكد التقرير على حدوث نقلة نوعية من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، فالأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة و لكنه مرتبط بحياة وكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية فهو غير مرتبط بالترتيبات الدفاعية بقدر تعلقه بالتنمية الإنسانية المستدامة. و يقترن الأمن الإنساني بمكونين أساسيين: إحداهما يشير إلى التحرر من الخوف و الآخر ينصرف إلى التحرر من الحاجة.[5]

---

[1] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ص59.

[2] سالم برقوق، "ابستومولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، **العالم الاستراتيجي**، العدد 08، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، جانفي، 2009، ص ص6-7.

[3] لخميسي شيبي، **المرجع السابق**، ص18.

[4] Ken Booth, **Theory of World Security**, New York: Cambridge University press, 2007, P.110.

[5] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ص 59.

إن موضوع الأمن الإنساني هو شديد الصلة بفلسفة حقوق الإنسان وضرورة إشباع حاجياته الأساسية المادية و المعنوية، فضلا عن تعلقه بالحكم الراشد و دولة القانون و العدالة الاجتماعية و التمكين الحقوقي للمواطن..، وبهذا يكون الإنسان كموضوع وكهدف لسياسات الأمن، الأمر الذي يكرس "مركزية الإنسان" في الدراسات الأمنية.[1]

تتميز الأبعاد المضامنية الشاملة للأمن الإنساني كما حددها البرنامج الأممي الإنمائي بالشمولية و التكامل من حيث تضمنها لسبعة أبعاد أساسية : الأمن البيئي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي والأمن الفردي. كما يتميز الأمن الإنساني وفق هذه المقاربة، بأنه مفهوم كوني و عالمي الاهتمام متعلق بالبشر أينما وجدوا ذلك أن التهديدات أصبحت عالمية و مشتركة، كما أنه جزء من الاعتماد المتبادل، باعتبار التهديدات عابرة للحدود و منفلتة من كل قيد جغرافي.

وتعتبر الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في إطار صيانة الأمن·الإنساني، كما أن الأمن الإنساني يقوم على مركزية الإنسان باعتباره كموضوع و كهدف للأمن، و يمس أيضا ·نوعية حياة البشر، فضلا عن أهمية التنمية البشرية المستدامة في تحقيقه،كما حدد البرنامج عدة مصادر لتهديد الأمن الإنساني كالنمو الديمغرافي غير المحدود، عدم المساواة في الفرص، ضغط الهجرة، التلوث البيئي، تجارة المخدرات و مخاطر الإرهاب الدولي.[2]

من خلال تحليل موضوع الأمن الإنساني وما يثيره من قضايا، من الجدير بالإشارة، أنه على الرغم من التعارض الموجود أحيانا بين أمن الدولة و أمن الأفراد، إلا أنه يتعذر تهميش الدولة في الإشكالية الأمنية، ذلك أن الدولة في نهاية المطاف هي المسئولة عن ضمان أمن مواطنيها.[3]

خاتمة:

في ضوء ما سبق، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن ذلك:

- إن المنظور التقليدي الواقعي حصر مفهوم الأمن في دائرة عسكرية ضيقة، بيد أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت توسيعا و تعميقا لمفهوم الأمن ليصبح أكثر شمولية كونه امتد تقريبا إلى كل الجوانب الحياتية. وعليه، فالأمن هو مفهوم مركب متكامل لا يمكن اختزاله في الجانب العسكري فقط، بل يمتد ليشمل أبعاد أخرى غير عسكرية.
- كما أن التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، جعلت من المنظورات الإبستيمولوجية التقليدية، وبخاصة النظرية الواقعية عاجزة على تفسير القضايا الأمنية الجديدة. ولذلك، فقصور المقدرة التفسيرية للمقاربات التقليدية، وكذا بروز متغيرات وتهديدات جديدة أسهم بشكل كبير بروز نظريات جديدة وفي تطوير الدراسات الأمنية.

---

[1] Barbara Delcourt, **Theories de la Sécurité**, **Commentaire et Criques**, 2007, P.72.

[2] عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، ص ص 61-62.

[3] **نفس المرجع**، ص62.

- كما توصلت الدراسة، إلى أن المقاربات التقليدية، باتت قاصرة بل غير مواتية لفهم وتفسير الكثير من الظواهر الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة، لاسيما القضايا المرتبطة بالهوية، الصراعات العرقية، الأمن البيئي..، الأمر الذي فتح المجال لصياغة أجندة بحثية مغايرة من خلال تطوير نظريات جديدة ذات مقدرة أكبر على استيعاب وتقديم فهم وتفسير أعمق للظواهر الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولذلك، فالأمن ليس مفهوم جامد بل هو ديناميكي في درجة كبيرة من الحركية والتغير تبعا لتغير المعطيات التي تفرزها البيئة الدولية وتكيفا معها، كما أن المنظورات المعرفية المفسرة للأمن هي أيضا متغيرة تبعا لتغير الظواهر والتهديدات التي يفرزها الواقع الدولي.
- كما خلصت الدراسة أنه بالرغم من كون المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف في طروحاتها ومضامينها، بيد أنه ثمة حقيقة باتت واضحة ومشتركة لدى جل هذه المقاربات وهي أن الأمن يمثل مصلحة حيوية و يشكل هدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسة الخارجية والداخلية للدولة.

قائمة المراجع:

- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: الدكتور وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر 2004.
- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2007.
- سالم برقوق، إبستومولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان، **العالم الاستراتيجي**، العدد 08، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، جانفي، 2009.
- عادل زقاغ ، "**إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**"، الرباط الالكتروني:
http:// wwwgeocites.com/ adel zeggagh/ recon1.html
- عبد الحق زغدار، **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسة ، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- عبد الناصر جندلي، **أثر نهاية الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.
- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **السياسة الدولية**، المجلد 40، العدد 160، 2005.

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- عيسى درويش، ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي، **مجلة الفكر السياسي**، العدد (مزدوج) الرابع والخامس شتاء، 1998-1999.
- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية –فترة ما بعد الحرب الباردة–**، مصر: المكتبة الصرية للنشر والتوزيع، 2010.
- مارتين غريفيتس، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- محسن العجمي بن عيسى، **الأمن الوطني : تصور شامل**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004.
- مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، **العالم الاستراتيجي**، العدد 3، ماي 2008.
- مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004.
- ناي جوزيف (الابن)، **المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993.
- Ken Booth, **Theory of World Security**, New York: Cambridge University press, 2007.
- Barbara Delcourt, **Theories de la Sécurité**, **Commentaire et critiques**, 2007.
- Dario Batistella, **Théories des Relations Internationales**, Paris : Presse des Sciences po, 2006.
- Barry Buzan, people, **States and Fear**: **an Agenda for International Studies in the past Cold War Era**, Boulder: Lynn Rinner Publisher, 1991.
- Thierry Balzacq, «Qu'est ce que la Securité Nationale?» **Revue Interna–onnele Stratégique**, N° 52, 2003.
- Ted Hopf, The Promise of Constructivism in International Relation Theory, **International Security**,Vol 23, N°1, Summer 1998,P172.

- Ken Boothi, Security in Anarchy, Utopian Realism in Theory and practice, I**nternaonal Affairs**, Vol 67,N° 3,1991.
- Beate Jhon, **Classical Theory in International Relations**, New York: Campridge Univesity Press, 2006.
- Madeleine Gravitz, **Méthodes des Sciences Sociales**, Paris, édition Dalloz, 2001.
- Kenneth Waltz, Structural Realism, after the Cold War, **International Security**, vol 254, Issue 1, Summer 2000.
- Columba Peoples, Nick Vaughan-Williams, **Critical Security Studies**, New York: Routledge, 2010.